تطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات لحماية المال العام وتحقيق التنمية المستدامة

اسامة عبد الظاهر سيد احمد [١]-

[١]باحث دكتوراه - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

[٢] معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

الملخص

يعتبر أهدار المال العام والفساد وجهان لعملة واحدة ، ويشكلان خطراً داهماً يواجة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بإعتبارها معوقاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة فى ضعف النمو الاقتصادى ،وتكريس الإختلافات والتشوهات فى توزيع الدخل والثروة وتمركزها فى يد فئة قليلة وزيادة أعداد الفقراء بالمجتمع ، إضافة الى تدنى كفاءة القطاع الحكومى وادائة وإرتفاع حجم الاضرار بالمال العام . ونظراً للظروف التى تعانى منها مصرنا الغالية فى الوقت الحالى فنحن فى أشد الحاجة لمحاربة الفساد ، حتى تنهض مصرنا الغالية وتتبوء مكانتها اللائقة بين الدول . وحيث أن الجهاز المركزى للمحاسبات يعتبر جهاز الرقابة الأعلى فى مصر من هنا كان اتجاة الباحثان لتطوير دور الجهاز المركزى للمحاسبات لحماية المال العام و تحقيق التنمية المستدامة وقد تم تناول الإطار المقترح لتطوير دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مكافحة الفساد فى مصر لحماية المال العام و تحقيق التنمية المستدامة .

وذلك من خلال محورين:-

أولاً- تحسين جودة العمل الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات .

ثانياً- تفعيل دور الحوكمة الشفافية المساءلة في في حمايه الأموال العام

Abstract:

The waste of public money and corruption are two sides of one coin,
And pose a serious threat to both developing and developed countries

As a major impediment to achieving sustainable development by contributing to weak economic growth, perpetuating differences and distortions in the distribution of income and wealth and positioning it in the hands of a few and increasing the number of poor in society,

In addition to the low efficiency of the government sector, and the high level of damage to public money.

In view of the conditions that our dear Egypt is suffering at the present time, we are in the greatest need to fight corruption, so that our dear Egypt will rise and become a worthy place among nations.

As the Accountability State Authority (ASA) is considered the highest supervisory authority in Egypt,

Hence, the two researchers went to develop the role of the Accountability State Authority (ASA) to protect public money and achieve sustainable development

The proposed framework for the development of the role of the Accountability State Authority (ASA) in the fight against corruption in Egypt to protect public money and achieve sustainable development,

Through two axes,

1- Improving the quality of the supervisory work of the (ASA)
2- Activating the role of governance, transparency and accountability in the protection of public money.

مقدمه الدراسة

مع تطور المجتمعات الإنسانية وتقدم الوعي السياسي و الاجتماعي و ارتقاء اساليب الصناعة الحديثة الامر الذي وجدت معه الدولة نفسها مضطرة للتدخل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية بغية تحقيق الصالح العام فلقد تطورت وظائف الدولة وانتقلت من دوله حارثه يقتصر نشاطها على الدفاع والامن والعدالة الى دوله تسعي لتحقيق التنمية المستدامة لذا كان الرقابة على اموال الدولة الدور البارز في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير دور الجهاز المركزى للمحاسبات لحماية المال العام و تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال محورين.

أولاً- تحسين جودة العمل الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات .

ثانياً- تفعيل دور الحوكمة الشفافية المساءلة في في حمايه الأموال العام .

- **المفاهيم ذات الصلة بالبحث.**

مفهوم الحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أثارت خلافا حول ترجمتها الى العربية على نحو دقيق ويمكن القول ان مفهوم الحوكمه اخذ بعدين متوازيين اولهما الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية اللمفهوم انا البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم حيث يشمل بجانب الاهتمام بالإصلاح و الكفاءة الإدارية التركيز على منظومه القيم الديمقراطية بما تحتويه من مفاهيم الشفافية و حقوق الانسان والمجتمع المدني. وبالتالي فان الحكمة الأساسية لنجاح الحوكمة أن يكون من خلال مؤشرات عمليه و اجرائية محدده تهدف في النهاية الى تعزيز البناء التشريعي للدولة أي عمليه صنع السياسة التشريعية فكلما كانت صناعه التشريع تشاركيه وتتحلى بالشفافية وتتيح للقانون مقومات التطبيق السليم كلما كانت داعمة لمنظومه الحوكمه . وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بانها الحال التي من خلالها يتم اداره الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية وعرف حماد الحوكمه على المستوى المؤسسي بانها النظام الذي يتم من خلاله توجيه اعمال المؤسسة ومراقبتها على اعلى مستوى من اجل تحقيق اهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية و النزاهة والشفافية فالحوكمة - هي عقدا اجتماعيا جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة و المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئه افضل لقدرات المجتمع و اداره اكثر رشادة لشئون الحكم.

الشفافية

تعنى الافصاح الدائم عن المعلومات المتعلقة بما يفترض ان تقوم به المؤسسات الحكومية وتتطلب الشفافية وجود اسلوب واليات واضحة و معلنة و فعاله للحصول على المعلومات التي تتعلق بحقوق المواطنين

الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد

وتعني قيام المؤسسات ة الحكومية بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة حتى تحقق في النهاية الاشباع الامثل لحاجات المجتمع وتطلعاته وهذا الاطار يتضمن ايضا استخدام المواد الطبيعية بأسلوب يضمن استدامة النمو و يحمي البيئة الطبيعية

المساءلة

تعني المساءلة الطلب من المسؤلين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والاخذ بالانتقال من الانتقادات التي توجه لهم و قبول بعض المسؤلية عن الفشل و عدم الكفاءة او عن الخداع والغش و المساءلة لا تقتصر على المؤسسات العامة فقط بل تمتد لتشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني و التي يجب ان تكون مسؤلة امام كافه الاطراف المشاركة في المجتمع ولا تكون المشاركة ممكنة الا اذا توافرت الشفافة

المال العام

تعتبر الاموال كل شيء قابل للتملك والانتفاع به بطريقة مباشرة او غير مباشرة تصرفا واستغلالا او استثمارا اما فيما يتعلق بصفة العمومية للمال و فيقصد منه تلك التي تعود ملكيتها للدولة ويكون لعموم الناس الحق في الانتفاع بها او على الاقل مكنة الانتفاع بها سواء بصفه مباشره او غير مباشره وفقا لشروط وضوابط او بدون شروط وضوابط مسبقة

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هى تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي و الاجتماعي و تساهم في تحقيق اقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة كما ينبغي اعتبار التنمية المستدامة عمليه واعية معقدة فاقده طويله الأمد و شامله لكافه المجالات والابعاد غايتها الانسان توفير احتياجات حالية ومستقبلية كما هو شأن التنمية البشرية لا ان يجب المحافظة على البيئة فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجيا للحضارة الصناعية مما يؤدي الى استحداث التكنولوجيا ي الى تكنولوجيا خضراء صديقه للبيئة كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز المشاركة والرشد في اتخاذ القرارات وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

مشكلة وأهمية البحث

تبرز أهمية الدراسة الحالية في ضرورة توجيه الجهود لتطوير وتفعيل دور الجهاز المركزى للمحاسبات لحماية المال العام و تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه تركز الدراسة الحالية على كيف يمكن أن تؤدي الرقابة الحكومية دورها في مكافحة الفساد ، وكيف يمكن تطوير الدور الحالى الذى يقوم بة الجهاز المركزى للمحاسبات في حماية المال العام و تحقيق التنمية المستدامة .

هدف البحث

وبناء على ما تقدم تهدف الدراسة إلى تطوير الدور الحالى الذى يقوم بة الجهاز المركزى للمحاسبات فى مكافحة الفساد وحماية المال العام.

حدود البحث

يقتصر البحث على عمل مقترح لتطوير دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مكافحة الفساد وحماية المال العام و تحقيق الاستدامة فى مصر .

منهج البحث

يقوم منهج البحث على المنهج الوصفي , يعتمد الباحثان في هذا المدخل على الإطلاع على المراجع و الكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية المتخصصة بهدف تحديد طبيعة المعلومات التي سوف تساعد في تحقيق هدف الدراسة وهي تطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في حماية المال العام و مكافحة الفساد لتحقيق الإستدامة.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لدراسات السابقة ذات الصلة.

(١)دراسة (الرحاحلة، ٢٠٠٦)

تناولت هذه الدراسة : دور قانون ديوان المحاسبة الاردني في المحافظة على الاموال العامة انطلاقا من ان تعزيز قيم النزاهة و تحسين نظام الشفافية و المساءلة و الارتقاء بمستوى العمل الرقابي في سبيل محاربه الفساد ترتبط ارتباطا وثيقا وتوفير البيئة التشريعية المناسبة ووجود بنية مؤسسية سليمه حيث هدفت الدراسة ه بشكل اساسي الى القاء دور قانون المحاسبة الاردني في المحافظة على المال العام وذلك من خلال التعرف على مدى تطابق البيئة التشريعية التي يوفرها القانون لقيام الديوان بعمله في ظل المعايير الدولية للرقابة العليا و تحديد اتجاهات و اراء القائمين علي تطبيق القانون وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها ان قانون ديوان المحاسبة الاردني لا يتوافق مع المعايير الدولية وان قوانين بعض الدول العربية اكثر حداثه و اتفاقا مع معايير الرقابة العليا وان افراد العينة يرون بصورة عامه ضرورة اصدار قانون جديد يأخذ المستجدات المعاصرة بعين الاعتبار

(٢) دراسة (عطيه ،٢٠١٠)

استهدفت الدراسة بيان حقيقه ظاهره الفساد الاداري واسباب ظهورها واظهار نظرة القيم الدينية والاجتماعية للفساد الاداري بعد موقف التشريع الاردني من تلك الظاهرة وقدرته على علاج ذلك من خلال التجربة الأردنية و بالإضافة الى عرض الوسائل العلاجية للفساد الاداري وحمايه المال العام في الشريعة الإسلامية و توصلت الدراسة الى النتائج التاليه

<u>تنقسم انواع الانحرافات في الفساد الاداري الى ثلاث مجموعات هى</u>

الانحرافات التنظيمي و الانحرافات السلوكية و الانحرافات الجنائية وعقوبات هذه الانحرافات بجميع صورها في الشريعة الإسلامية عقوبة تعزيزيه ما لم يترتب عليها افعالا تستوجب حدا او قصا

١- تعد الرقابة صمام امان ضد الفساد الاداري و الاداة الرئيسية في كشفه واول حلقات الاصلاح الاداري

وتقسم الرقابة في الاسلام الى خمس انواع الرقابة الإدارية و الرقابة الذاتية و و الرقابة القضائية و الرقابة الشعبية والرقابة الالهية يؤدي ضعف الاخلاقيات الوظيفية غياب مفهوم المساءلة العامة و الشفافية الى انتشار الفساد كما ان ضعف الأجهزة الرقابية

١-الاطار المؤسسي لمكافحه الفساد في الاردن يتمم من خلال ديوان المحاسبة و هيئه مكافحه الفساد و ديوان المظالم و هذه المؤسسات قائمه على مبدا الرقابة الإدارية والقضائية

٣- ضرورة لتوحيد اجهزه الرقابة تجنبا للتداخل المهام والاختصاصات والقرارات الصادرة عنها وجعل هذه الهيئة مستقلة استقرار اداريه وماليه على غرار منظمه الشفافية الدولية .

(٣) دراسة (عوض, ٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلي دراسة مدي تأثير الرقابة المالية علي المال العام و تأثيرها بالمتغيرات المختلفة من خلال استعراض أهم المؤثرات السياسية و الاقتصادية لأداء و نظم العمل الفعلية لمجموعة منتقاة مقارنة من الأجهزة الرقابية و لتحديد موقع الرقابة في مصر . وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :

•العمل علي مواكبة احدث معايير المحاسبة الدولية التي أعدتها المنظمات الرقابية العليا

•نشر الوعي بأهمية الإصلاح الاقتصادي و المالي و ذلك عن طريق وضع التقارير الرقابية

(٤) دراسة (رشيد واخرون ، ٢٠١٢)

هدفت هذه الدراسة الى إيضاح مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على مسبباته و تقييم فاعليه نظام الرقابة المالية الداخلية للوحدات و المؤسسات الرسمية في العراق و تحديد جوانب القصور والضعف في اجراءات الرقابة المالية التي يمكن استغلالها لممارسه الفساد وذلك من خلال التطبيق على جامعه الموصل وقد خلصت هذه الدراسة الى جمله من الاستنتاجات اهمها .

ان اسباب الفساد تدور حول محورين رئيسين يتعلق الاول منهما في الفرد ذاته وتحركه الظروف و البيئة الخاصة بالفرد في حين يتعلق الثاني بأسباب خارجة عن ارادة الفرد تسهل له ممارسه الفساد ومن اهمها ضعف الرقابة المالية في جامعه الموصل التى تفتقر الى الاجراءات الكاملة التي تحد من الفساد

(٥) دراسة محمد (٢٠١٢)

وهدفت الدراسة إلي التعرف علي ظاهرة الفساد من حيث مفهومها وأسبابها و تحليل الدور الحيوي و رصد المعوقات التي تواجهه المنظومة الرقابية في مصر و تشخيص ظاهرة الفساد في الأجهزة المحلية و التعرف علي مسبباتها وسبل علاجها و لقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

•ضرورة توفير الإرادة السياسية الكاملة لحماية المال العام ومكافحة الفساد و الأنشطة المالية الغير مشروعة.

•تفعيل تقارير الجهاز من خلال تعديل النص التشريعي الذي يقضي بان عدم الرد علي تقارير الجهاز مخالفة إدارية لتصبح مخالفة مالية نظرا لما قد يترتب علي هذا العوار القانوني من إهدار المال العام

•تحقيق التعاون و التكامل بين الأجهزة الرقابية المختلفة و إيجاد آلية لتنسيق فيما بينهم منعا من تداخل الاختصاصات.

الإطار النظري للدراسة

ويشمل محوارين.

المحور الاول : تحسين جودة العمل الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات المفهوم العام لجودة المراجعة :-

وضع تعريف موحد ومحدد لجودة التدقيق والعوامل المؤثرة فيه أمر صعب وذلك لكون جودة خدمة المراجعة غير ملموسة ويصعب تحديد قيمتها المادية كما أن هناك تباين شديد في أداء وتقديم الخدمة من وقت لأخر ، ولكن هناك تعريفات لمفهوم جودة المراجعة تناولت جوانب مراجعة مهمة ومنها تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين " بأنها السياسات التي تتبناها مؤسسة المراجعة لتوفير ضمان معقول بان جميع عمليات المراجعة التي تقوم بها يتم إنجازها وفقا للمبادئ الأساسية المتحكمة بالمراجعة

وقد تباينت أراء الكتاب والباحثين والجمعيات المهنية حول إيجاد مفهوم متفق عليه لعملية التقييم أو التحقق من جودة المراجعة ، فهناك العديد من المصطلحات التي يتم تداولها على المستويين الأكاديمي والمهني ، ومن هذه المصطلحات، جودة المراجعة Audit Quality ، ومراجعة النظير أو مراجعة الزميل أو الفحص المتعمق Peer Review، رقابة الجودة Quality Control، ضمان الجودة Quality Assurance.

أما مصطلح رقابة الجودة فهو يعني "الوسيلة التي يمكن بواسطتها التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها جهاز الرقابة الأعلى في عمليات المراجعة التي يقوم بها تعكس دائماً مراعاته لمعايير المراجعة المتعارف عليها أو المقبولة عموماً ، أو أية شروط قانونية أو تعاقدية ، أو أية معايير مهنية موضوعة من قبل المنظمات الدولية .

أما المفهوم المهني لجودة المراجعة والذي ربط بينها وبين معايير المراجعة التي وضعتها المنظمات المهنية ، قد أوضحً أن الالتزام بهذه المعايير والإصدارات هو ضمان للحد الأدنى منجودة الأداء ، وكذلك الالتزام بقواعد وسلوك المهنة الصادرة عن المنظمات المهنية.

المتطلبات الواجب توفرها في نظام الرقابة على جودة المراجعة :

يجب أن تكون عملية الرقابة على جودة المراجعة منظمة ومرتبة بشكل منهجي وأن تكون متناسقة ومتوافقة مع البيئة التشغيلية لجهاز الرقابة بكل مكوناتها بما في ذلك الأنظمة والتشريعات وقواعد العمل المطبق، لذلك لابد من وجود نظام أو آلية للرقابة على جودة المراجعة ,أما متطلبات نظام الرقابة على جودة المراجعة فهي : (آمنة سعود الشايع ٢٠١٠)

الشمولية: يجب أن يكون النظام شاملاً لكافة عناصر نظام الرقابة على جودة المراجعة على نحو ملائم .

الوضوح: يجب أن يتضمن النظام وصفاً واضحاً ودقيقاً وشاملاً للنظام وأهدافه.

الملائمة : يجب أن يكون النظام مصمماً ليتلاءم مع طبيعة أعمال المكتب وحجمه وهيكله التنظيمي ونشاط عملائه ومدى تطور هذا النشاط وتعقيده.

ثقافة الجودة : يجب أن يعزز هذا النظام مفهوم ثقافة الجودة لدى كافة العاملين في المكتب، بحيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات من خلال فهم فحواها ومعرفة أهميتها .

المسؤولية : يجب أن يؤكد على مسؤولية كل فرد عن تحقيق الجودة، بما في ذلك الإدارة العليا ،ويبن العواقب التي تترتب على عدم تحقيقها.

إلزامية التطبيق: يجب أن يكون للنظام صفة إلزامية في التطبيق.

التكلفة : يجب أن يكون ذا تكلفة معقولة من حيث المال والوقت اللازم لإعداده وتطبيقه.

العمومية : يجب تعميمه على كافة العاملين في مجال المراجعة على مختلف المستويات، وأن يتم تأهيلهم لتطبيق ما ورد فيه من خلال التدريب والتطوير والتعليم المستمر.

التغذية العكسية: يجب أن يتضمن نظام للتغذية العكسية من المراجعين عن نواحي الضعف والقصور فيه والاقتراحات المقدمة لتطويره .

وخلاصة القولً أن جودة المراجعة مهمة للأجهزة العليا للرقابة التي من أهدافها جودة مخرجاتها من التقارير لكونها موضع ثقة المجتمع والجهات التشريعية .

المحور الثاني : تفعيل دور الحوكمة الشفافية المساءلة في في حمايه الأموال العام

اولا - مفهوم الحوكمة

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بانها الحال التي من خلالها يتم اداره الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية , ويعرف فرجاني الحوكمه بانها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم وفرصهم حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يسعى الى تمثيل كافه فئات الشعب تمثيلا كاملا ولاسيما بالنسبة لأكثر افراد المجتمع فقرا وتهميشا وتكون مسئولية امان لضمان مصالح جميع أفراد الشعب .

ثانيا اهميه الحوكمه

تستدعي الحوكمة فكره الدولة القوية القادرة على توفير الإطار التشريعي و التنظيمي والاداري للعملية التنموية ربوية حيث تمكن الحوكمة الدولة من التغلغل في بيئة المجتمع من خلال تنظيم علاقات البشر والتفاعلات المجتمعية و المعاملات الاقتصادية و العمليات السياسية عن طريق الاحتكام للقانون وتحقق الحوكمة العديد من المميزات نوجزها فيما يلي

١- شرعيه السلطة اي ان تكون ان تكون السلطة مشروعة من حيث الاطار التشريعي والمؤسسي و القرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسة و العمليات و الاجراءات بحيث تكون مقبولة لدي العامة

٢-إيجاد درجة عالية من الثقة والاحترام بين اطراف منظومة الحوكمه , الحكومة , القطاع الخاص و المجتمع المدني

٣-تحقيق المسؤولية الاجتماعية للدولة عن طريق مجموعه من السياسات التي تهدف الى خدمه المجتمع .

٤-المشاركة في اتخاذ القرار بين جميع الاطراف الفعالة في المجتمع مما يمثل دعما للديمقراطية.

٥-تعزيز المساءلة العامة في الدولة الامر الذي يدعم الثقة في الحكومة .

٦ - سياده القانون في المجتمع وبخاصه في ما يتعلق بحقوق الانسان على الامر الذي يضمن تحقيق عالي مستوى من الامن والسلامة المجتمعية .

٧-تحقيق العدالة و المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز و العمل على تحسين دخولهم وبالتالي تحسين المستوى المعيشي الخاص بهم.

٨- الاستغلال الامثل للموارد و الطاقات ة المتاحة بما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة و تحقيق الغايات الاجتماعية.

٩- توفير الحوكمه فرص لجميع افراد الشعب بصفتهم مواطنين مستفيدين من خدمات الحكومة للتعبير عن خياراتهم ☺

١٠- تدعيم الشفافية و حريه تداول المعلومات الامر الذي يعزز الرقابة على كافه الأنشطة في الدولة على النحو الذي يساهم في مكافحه الفساد و الأنشطة لغير المشروعة التي تستنزف موارد الدولة ان اهميه الحوكمه لا تقتصر فقط على انها آلية لتحقيق التنمية المستدامة وانما لأنها مدخل من مداخل تقييم الاداء سواء على مستوى الدولة او علي مستوى المؤسسات التابعة لها مثل الوزارات او مؤسسات المجتمع المدني او مؤسسات القطاع الخاص حيث تستخدم الحوكمة من قبل العديد من المؤسسات الدولة كوسيلة لقياس الاداء و الحكم على ممارسه السلطة السياسية في اداره شئون المجتمع باتجاه تطوير ى تنموي .

ثالثا - مكونات الحوكمة

<u>هي الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدني</u>

فالحكومة تهيئ البيئة السياسية و القانونية الصالحة بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الداخل لأفراد المجتمع المدني فيهيئى للتفاعل السياسي والاجتماعي بتوجيه الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اى ان الهدف الاستراتيجي للحوكمة يتمثل في تعزيز التفاعل البناء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لخلق بيئة جيدة في المجتمع

فالحوكمة

هي عقدا اجتماعيا جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة و المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئه افضل لقدرات المجتمع و اداره اكثر رشادة لشئون الحكم كما ان الحوكمه وتعمل على تنسيق الادوار وتكاملها بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات العمل المدني من خلال ما توفره من مميزات تتمثل في النزاهة والشفافية و المساءلة و المشاركة في تحمل المسؤلية ورسم السياسات وتعزيز سلطة القانون لمشاركه المواطنين في صنع القرار ليتسنى من خلال ذلك تحقيق طموحات المواطنين في التنمية المستدامة وقد اشارت العديد من الدراسات الى المعايير الأساسية اللحوكمة و من اكثر هذه الدراسات شمولا تلك التي قد صدرت عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي حيث تضمن تسعة معايير.

نوضحها فيما يلى .

١ - المشاركة

تعني المشاركة ان يسمح لكافه فئات المجتمع بما فيه الفئات المهمشة من بالمشاركة الفاعلة في كل مناحي الحياه بحيث تتحول تلك الفئات من مجرد مشاهدين الى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم و المشاركة على هذا النحو تتطلب ان يكون لها اطار محدد وواضحا وتنظيما خاصا بممارساتها وهذا يتطلب ان تتوافر الحرية لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في امور الدولة والمجتمع٢

٢- حكم القانون

تتطلب الحوكمة ان تكون الاطر القانونية غير متحيزة لفئه في المجتمع كما انها تتطلب ان تساهم الاطر القانونية في حمايه حقوق الانسان وغير جائرة ت على حقوق الاقليات و يعني ذلك ان سياده القانون لا شكر و تقتضى توافر عنصرين هما حيادية القوانين والتزام المواطنين وإلزامهم بها فكلما كانت القوانين حيادية تشريعا وواقعا وكلما كان التقيد بحكم القانون وارتضاؤه منهجا حياتيا وسادت دولة العدل والقانون

٣- الشفافية

تعنى الافصاح الدائم عن المعلومات المتعلقة بما يفترض ان تقوم به المؤسسات الحكومية وتتطلب الشفافية وجود اسلوب واليات واضحة ومعلنة و فعاله للحصول على المعلومات التي تتعلق بحقوق المواطنين وكذلك شروط الحصول على الخدمات التي تقد م للمواطنين و طرق الاستفادة منها فالشفافية تهدف في المقام الاول الى ان تكون عمليه صنع واتخاذ القرار وتنفيذه باتباع الاسس القانونية والضوابط الحاكمة المعلنة

٤-الاستجابة

تعنى ان تستجيب مؤسسات الدولة لرغبات وتطلعات كافه فئات المجتمع و ان تحاول تحقيقها في اطار زمني مناسب مما يعني ان توجه كل مؤسسات الدولة عملياتها وانشطتها الى خدمه كافه فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة

٥-التوافق

تواءم الحوكمة بين مصالح الفئات المختلفة و المتضاربة في المجتمع للوصول الى توافق واسع الآراء بشان ما يحقق مصلحه المجموع كأفضل ما يكون وبشأن السياسات والاجراءات كلما كان ذلك ممكنا وهذا يعني ان الحوكمه تجهض اي فكر يعطي اولويه لفئة معينة في المجتمع سواء كانت هذه الفئة الصفوة او الطبقة العاملة

٦-المساواة

تهدف المساواة الى اعطاء جميع افراد المجتمع الحق في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء

الاجتماعي من اجل تحسين اوضاعهم وصيانة مستواهم المعيشي

٧- الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد

وتعني قيام المؤسسات ة الحكومية بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة حتى تحقق في النهاية الاشباع الامثل لحاجات المجتمع وتطلعاته وهذا الاطار يتضمن ايضا استخدام المواد الطبيعية بأسلوب يضمن استدامة النمو و يحمي البيئة الطبيعية

٨- المساءلة

تعني المساءلة الطلب من المسؤلين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والاخذ بالانتقال من الانتقادات التي توجه لهم و قبول بعض المسؤلية عن الفشل و عدم الكفاءة او عن الخداع والغش و المساءلة لا تقتصر على المؤسسات العامة فقط بل تمتد لتشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني و التي يجب ان تكون مسؤلة امام كافه الاطراف المشاركة في المجتمع ولا تكون المشاركة ممكنة الا اذا توافرت الشفاف

٩- الرؤية الاستراتيجية

تتحقق الرؤية الاستراتيجية بامتلاك الفاعلين الرئيسيين ة للحوكمة في المجتمع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك الجمهور العام موضوع عليه في ما يتعلق بالحو كمة والتنمية البشرية المستدامة مع الالمام بما هو مطلوب لتحقيق ذلك كما ينبغي ان يكون هناك فهم كامل من جانب تلك ي الاطراف للإبعاد التاريخية والثقافية والاجتماعية .

- **معايير الحوكمة**

المشاركة حكم القانون الشفافية الاستجابة التوافق المساواة الكفاءة والفاعلية المساءلة الرؤية الاستراتيجية

وسوف يتم التركيز هنا على عنصرين لهما أهميتهما الخاصة لنجاح منظومة الرقابة على الاموال العامة وهما الشفافية و المساءلة

- دور الشفافية في حمايه الاموال العامة

تشكل الشفافية عاملا اساسي و عنصرا هاما في اي برنامج يعمل على حمايه المال العام و محاربه الفساد لما تحمله في طياتها من اسس ومبادئ تحد من الصلاحيات والسلطات المطلقة التي قد تستخدم بصوره سيئة في عمليه اتخاذ القرارات و يحتاج بناء الدولة العصرية الى دعم الشفافية لما لها من اهميه كبري في تحقيق العدل و المساواة بين ابناء الوطن الواحد مما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة

- **تعريف الشفافية**

محاسبيا فتشير الي تلك الكشوف التي تستعمل وتستخرج المعلومات المطلوبة منها بسهوله

وقد عرف الصاوي الشفافية بانها توفير المعلومات و العمل بطريقه منفتحة تسمح لإصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الاخطاء

كما عرفها عاطف بانها ظاهره تقاسم المعلومات و التصرف بطريقه مكشوفه وهي تضع سلسله واسعه من المعلومات في متناول الجميع و تعني ايضا بتوافر اجراءات واضحه لكيفيه صنع القرار على الصعيد العام وفتح تام لقنوات الاتصال بين اصحاب المصلحة و المسئولين و هي اداه هامه جدا لمحاربه الفساد الاداري واحد اهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد والانظمة و التعليمات و الاجراءات و الاليات المعتمدة

ويتضح مما سبق ان الشفافية تعني الحد من السياسات والاجراءات غير المعلنة او السرية التي تتسم بالغموض في اداره شؤن الدولة في فالشفافية عكس السرية التي تعني اخفاء الاعمال عمدا بينما تعني الشفافية الإفصاح عن

هـذه الافعـال وينطبـق ذلـك علـى جميـع اعمـال المؤسسـات العامـة وكـذلك ينطبـق علـى المؤسسـات الخاصـة ومنظمـات المجتمع المدني نظرا لتأثير اعمالها على المصلحة العامة

اهميه الشفافية

تحظـى بأهميـة كبيـره فـي الوقـت الحـالي فـي الشـفافية تعمـل علـى ازالـه الغمـوض والضـبابية التـي تحـيط بـالكثير مـن الاعمـال و التصـرفات و تسـاهم فـي القضـاء علـى الفسـاد وغمـوض التشـريعات حيـث ان غيـاب الشـفافية يـؤدي الـى غمـوض التشـريعات وبالتـالي السـماح للمسـئولين بحريـه تفسـيرها حسـب مـا يتفـق مـع مصـالحهم الخاصـة ومـن هنـا تـأتي اهميـه تـوافر الشـفافية لا زالـه غمـوض التشـريعات ومـا يترتـب علـى ذلـك مـن اسـاءه اسـتخدام السـلطة لتحقيـق مصـلحه شخصيه على حساب المصلحة العامة

وترجع اهميه الشفافية في الحياه العامة الى ما يلي

١- تعزيـز ثقـه المـواطنين فـي حكـومتهم حيـث تـؤدي ممارسـات الشـفافية الـى الاسـتقرار وحسـن تخصـيص المـوارد وتحقيـق العدالـة و المسـاواة فـي المجتمـع بمـا يعـزز ثقـة المـواطنين فـي الحكومـة فـي الشـفافية و الثقـة مترابطـان دائمـا وبدون الشفافية لا يصدق الشعب قادته

٢- تعزيـز مفهـوم المواطنـة التـي ينبغـي ان تكـون اساسـا العلاقـة بـين المؤسسـات العامـة و الجمهـور و بـين السـلطة و المواطن و التي تقوم على الحقوق و الواجبات المتبادل بينهم

٣- اختيـار القيـادات الإداريـة ذات القـدرة علـى اخـذ القـرارات النزيهـة و الموضـوعية و التـي تتميـز بالأمانـة والانتمـاء للصـالح العـام وبالتـالي القـدرة علـى تحديـد مـواطن الضـعف والقـوه والوقـوف علـى الانحرافـات ووضـع واسـس لمعالجتها بشكل يحقق مزيد من الشفافية

٤-تـوفير قنـاة مفتوحـه للاتصـال بـين المـواطنين و اصـحاب المصـالح و المسـؤولين ممـا يسـاهم الـى حـد كبيـر فـي مكافحـه الفسـاد و حمايـه المـال العـام حيـث يـؤدي الكشـف عـن مختلـف الأنظمـة والقـوانين التعليمـات و الاجـراءات و المعـايير او الاليات بشكل عام الى الاقرار عمليا في بالمحاسبة في حاله عدم احترام او مراعاة تلك الأنظمة والقوانين

٥- تمكين المواطنين من المشاركة في العملية الديمقراطية وفهم هذه العملية

٦- مساعده المواطنين على التصدي بكل قوه لكافه اشكال سواء استخدام السلطة ٧

مراجع امكانيه صنع القرارات الحكومية وانطلاقا من بواعث مشكوك فيها

٧ - تحسين فاعليه الاداء الحكومي

ولـذلك يتطلـب الامـر الاسـراع بإصـدار قـانون جديـد لتـداول المعلومـات فـي جمهوريـه مصـر العربيـة يتـيح الفرصـة للحصول على البيانات و المعلومات الدقيقة ويخلق التزام قانوني لدى المؤسسات العامة للإفصاح عن المعلومات

- **الشفافية و الرقابة على المال العام في مصر**

اصـبحت الشـفافية مسـاءله حيويـة للتنميـة والديمقراطيـة فهـي تتمحـور حـول حـق المـواطنين فـي المعرفـة وتسـتلزم نشـر المعلومـات حـول مـا يفتـرض بمـوظفي الحكومـة ومؤسسـاتها ان يفعلـوا ومـاذا يفعلـون بالضـبط وكـذا ك تحديـد المسـؤليات المختلفـة وتعتبـر الشـفافية عنصـر هـام مـن عناصـر الديمقراطيـة الفعالـة نظـرا لمـا تحملـه مـن مسـاواة فـي الحصول على المعلومات وخلق فرص متساوية المواطنين

ولا حاجـه للقـول ان الجهـاز الاداري للدولـة فـي غالبيـه الـدول الناميـة مـا زال ا يضـع القيـود لتـداول المعلومـات العامـة علـى سـبيل المثـال المتعلقـة بـالإدارة السياسـات الماليـة والنقديـة والميزانيـات و البيانـات الماليـة بـل قـد يمنـع تـداول الخطط المتعلقة بأنشاء المرافق العامة و تكلفتها

ويعتبر المبدأ التقليدي لسرية أنظمة واعمال الإدارة العامة من الموروثات و الاصول العامة في جمهوريه مصر العربية و على اساس هذا المبدأ يحجب الجانب الاكبر من المعلومات عن الشئون العامة و تحجب كثير من الحقائق عن الشعب وعن المعينين بأنشطة واعمال والإدارة وينشأ عن ذلك بالفعل بيئة خصبة لممارسة الكثير من الأنشطة والاعمال التي تتسم بالفساد وقد اشار البنك الدولي إلى ان دول منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا تشكو من مستوى شفافية يشوبة الضعف و التردي و خير دليل على ذلك ندرة البيانات والمعلومات الإحصائية يه المتوافرة حول نوعيه اداره الحكم في المنطقة حيث ان معظم هذه الدول لا تضمن حق مواطنيها بالاطلاع على البيانات الحكومية و بعض الدول تتعمد حجب هذا الحق ففي مصر مثلا فان الميزانية الحكومية المفصلة لا تنشر كامله كما انه مناقشتها لا تتم خارج البرلمان .

ويمكن القول انه مازال هناك اعتقاد سائد بين العاملين بإدارات الدولة المختلفة بأنهم ممنوعين من تقديم اية بيانات او معلومات تتعلق بنشاطهم وان هذه المعلومات يغلب عليها السرية ولا يجوز تداولها

وتعاني جمهوريه مصر العربية مشكله عدم الشفافية في المعلومات حيث ان الاصل في معظم القوانين المصرية هو الحظر و السرية وليس الشفافية بل ان هناك العديد من القوانين التي تقف حجر عثرة دون ذلك و لا يقتصر الامر على قانون سرية الحسابات المصرفية و لكنه يمتد الى العديد من القوانين مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة و قانون الجهاز المركزي و نوجز ذلك فيما يلي

لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٩٦ لسنه ١٩٩٩ م

تنص الفقرة ٣ من المادة رقم ٥٤ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٩٦ لسنه ١٩٩٩ بانها على العضوالا يفشي امور علمها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة

كما تنص الفقرات ٤ من المادة رقم ٥٤ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٩٦ لسنه ١٩٩٩ بانه على العضو الا يفشي امورا علمها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تقضي بذلك ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة

و فضلا عن ما تقدم فقد جاءت مصر في المرتبة ٤٣ من بين ٩٤ دولة على مؤشر شفافية الموازنة لعام ٢٠١٠ والذي يعده مركز اولويات الميزانيات بالولايات المتحدة وتضمن ذات التقرير ان مصر

توافر معلومات اقل من المطلوب لتكوين فهم واضح للموازنة ومراجعه التنفيذيين مما يدل على ضعف شفافية الموازنة العامة للدولة

كما اشار التقرير ذاته الى وجود مصر ضمن المستوى الثالث والاخير فيما يتعلق بقوة اجهزه الرقابة المالية بها وفقا لنفس التقرير حيث تم تصنيف ال ٩٤ دوله التي شملها التقييم الى ثلاث مستويات واشار التقرير الى معاناة جهاز الرقابة المالية الاعلى في مصر الجهاز المركزي للمحاسبات من قيود كبيرة في نشر تقاريره الرقابية

و مما لا شك فيه ان السرية والضبابية فيما يتعلق بشفافية المعلومات المتعلقة بالأموال العامة كان له العديد من التأثيرات السلبية التي نبرزها فيما يلي

١-خلق جو من عدم الثقة في اية بيانات مالية رسميه تصدر عن الدولة مثل بيانات الحسابات الختامية او بيانات البنك المركزي او البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية مثل بيانات النمو الاقتصادي او معدلات التضخم او الناتج القومي او الدخل القومي او غيرهم

٢-التأثير السلبى على الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي حيث يحتاج المستثمر الجاد الى بيانات ذو مصداقيه عالية تمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري السليم نظرا لما يترتب على ذلك القرار من معدلات مخاطرة تختلف

باختلاف مجال الاستثمار وبالتالي فان حاله الاضطراب والسرية و العشوائية المعلوماتية تؤدي الى عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدولة الامر الذي يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني

٣- التأثير سلبا على النواحي الرقابية حيث تعد الموازنة العامة للدولة احد اهم الادوات التي تستخدمها السلطات الرقابية و التشريعية للرقابة على الحكومة و محاسبتها سواء من الناحية السياسية او القانونية او الاقتصادية بالتالي ضعف شفافية الموازنة يحد من تلك الرقابة ويضعفها

٤-صعوبة مواجهه الازمات والمخاطر المالية حيث ان الافتقار الى نظام جيد للشفافية و تداول المعلومات يؤدي الى تضارب تلك المعلومات و انتشار حالة من الضبابية حولها مما يخلق جو من العشوائية في اتخاذ القرارات و الافتقار الى الية واضحه للتعامل مع تلك الازمات والمخاطر او تحديد اثارها السلبية

دور المساءلة في حمايه المال العام

تعددت تعريفات مصطلح المساءلة لتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للمساءلة فقد عرفها برنامج الامم المتحدة الإنمائي على انها الطلب من المسؤلين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفيه استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم والاخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول بعض المسؤلية عن الفشل وعدم الكفاءة اوعن الخداع والغش

وعرفها البنك الدولي انها تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي وهو مفهوم يمتد الى زمن الخلفاء الراشدين و التمثيل في مفهوم المتعلق بإدارة الحكم يعني ان من اختيروا للحكم باسم الشعب خاضعون للمساءلة من قبل الشعب على فشلهم وللمكافاة على نجاحهم هذه المساءلة ترتكز ممارستها على توفر المعرفة والمعلومات(الشفافية في الحكم) كما انها ترتكز على وجود حوافز لتشجيع من يقوم لإدارة الحكم باسم الشعب (مسئولي الحكومة) على اداء مهامهم بإخلاص و فعالية وامانة هذه الحوافز تأتي من وجود التنافسية في اختيار الموظفين العموميين وارساء السياسات وايضا من توافر اخلاقيات الوظيفة العامة لدي الموظفين مما يدفعهم للعمل من اجل المصلحة العامة

<u>ويشير البنك الدولي بانه يمكن للمساءلة ان تكون داخلية او خارجية كما يلي</u>

١- المساءلة الخارجية

وهي ان يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته اي على سبيل المثال حين يقوم سكان قرية ما بانتخاب اعضاء مجلسهم كما انها تتضمن حالات يقوم فيها متلقى الخدمة العامة (كأولياء امور الطلاب مثلا) بمساءلة مباشرة لمقدمي الخدمة (كالأساتذة و مدير المدارس)

٢- المساءلة الداخلية

و تتمثل في قيام الحكومة بغية حمايه المصلحة العامة بإرساء انظمه وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة ومن هذه الاجراءات فصل السلطات وانشاء أجهزة رقابية مستقله

وأشارت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد الى المساءلة بانها الشرط المسبق الاساسي لمنع اساءه استعمال السلطة و التأكد من ان السلطة موجهه صوب تحقيق الاهداف الوطنية التي تحظى بقبول واسع بأعلى درجات ممكنة من الفاعلية والاستقامة والحكمة وان ما ترمي المساءلة اليه وهي المكمل المباشر للتمثيل النيابى هي اطلاع المواطن على سبب وكيفية العمليات والخيارات كي يتمكن من اصدار الاحكام و التصرف حيال اعمال الحكومة

وعرف فوزى المساءلة بأنها تقديم كشف حساب عن تصرف وتشمل ركنين اساسيين هما السؤال من ناحيه و الثواب والعقاب من ناحية اخرى

ونخلص مما سبق ان الاتجاه نحو الديمقراطية يتطلب المزيد من المشاركة السياسية التي تتطلب بدورها تعزيز المساءلة وتزدهر المساءلة حين يتوافر قدر كبير من التوازن في الصلاحيات بين الدولة والمجتمع المدني والجهات الدولية دون ان يطغى اي مجال مؤسسى طغيانا مطلقا على الاخر للمساءلة عدة متطلبات لابد من توافرها هي .

١-مصادر المساءلة

ويقصد بها كل من يضلع بمهمه للمساءلة سواء كان فردا او جهازا ومتخصصا او وحدة تنظيمية .

٢- اهداف المساءلة

الرقابة والتحكم حيث تشكل المساءلة إحدى اليات ضبط الاداء ومنع إساءة استخدام السلطة

ضمان الإلتزام بالقانون حيث تشكل المساءلة وسيلة ضمان للمواطنين والمشرعين من خلالها يتحقق الالتزام بالقانون

من قبل الممارسين للسلطة العامة و مراعاة حسن استغلال الموارد بما يحقق النفع العام والتحسين المستمر حيث تساعد المساءلة على تلافي الاخطاء وتجنب الاعمال التي من شأنها التأثير سلبا على الاداء بما يحقق التحسين المستمر

٣-معايير المساءلة

يقصد بها الوسائل التي يمكن من خلالها قياس الاداء و الحكم على مدى نجاحه من عدمه ويمكن ان تحدد المعايير بموجب نصوص قانون اولوائح ويمكن الحصول على تلك المعايير من مصادر مختلفة وتمثيل قياسات الاداء معيارا ملائما ويمكن اعتبار موازنات البرامج والاداء كمعايير او مؤشرات يقاس بها الاداء ويمكن استخدام المواصفات وشروط تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات كمعايير مثل استخدام الأيزو كما يمكن استخدام مدى الالتزام بالقانون و التشريعات النافذة كمعيار للمساءلة ٤- قوه المساءلة

تعني دوافع تنشيط الالتزام بالمساءلة العامة وقد تكون قوي داخلية مثل الرغبة في التميز الضمير تكسب احترام الاخرين وقد تكون خارجيه مثل التشريعات واللوائح والسياسات المعمول بها .

٥-آليات المساءلة

يقصد بها الوسائل المستخدمة في المساءلة وفي الدول المتقدمة ان ترتكز المساءلة على توفير معلومات بشكل دوري من المسؤلين او الشخصيات العامة موضوع المساءلة الى الجمهور والجهات المعنية بما يؤدي الى تحقيق الشفافية في العمل

كما تتضمن المساءلة عدة عناصر اهمها

١-المسؤولية

هي جزء اساسي من المساءلة وتعني ضرورة وجود آليه تجيز لأصحاب المصلحة و للأجهزة الرقابية ان تطلب ممن تحمل وقبل المسؤلية ان يقدم التوضيحات والمبررات المقنعة لما قام به من تصرفات للوفاء بمسئوليته وأن هذه التصرفات قد جاءت متفقة مع الصالح العام و مشروعة وان ما ترتب عليها من نفقات عامة وقد روعي فيها معايير الكفاءة والمحافظة على المال العام .

٣-الرقابة والتقييم

تتطلب المساءلة وجود رقابه بآليات واضحة تيسر من عمليه الرقابة على ان تكون هذه الاليات معروفه مسبقا و مقبولة و متاحه للجميع وتعمل هذه الاليات على توفير قراءه وتقييم حقيقي للموقف يرشد عمليه المساءلة ويجعل من

عملية-الثواب والعقاب ممكن وعادله وبنائه

٤- الثواب والعقاب

يجب ان يترتب على طلب الاستفسارات ان يكون هناك ثواب وعقاب بحيث لا يكون هناك مساحة لهروب المسؤلين من تصرفاتهم او تصرفات من يتبعونهم

ه- تقنيين المساءلة

مع التسليم بحق المواطن و المؤسسات التي تمثله في المساءلة الا انه يجب الا يساء استخدام المساءلة بل يجب ان تكون المساءلة واعية ومرشدة

المساءلة والرقابة على المال العام

اسفر التوسع في النظم الديمقراطية او المطالبة بها بصورة حثيثة في شتى ٦ بلدان العالم الى زيادة التركيز على مساءلة الأنظمة الحاكمة امام المواطنين و على دور المواطنين في عمليات صنع القرار وتدرك الاطراف الفاعلة في مجال التنمية ان تعزيز مشاركة المواطنين من العوامل الحاسمة فيما يتعلق بآليات الحكم الرشيد الامر الذي يسفر في النهاية الى المزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات العامة

وعلى الرغم من انتشار مفهوم المساءلة على نحو واسع في ادبيات الإدارة العامة الا أنه بمراجعه الكثير منها تبين وجود خلط كبير بين مفهوم المساءلة و مفهوم الرقابة حيث رأى البعض انهما مترادفان بينما يرى البعض الاخر انهما مختلفان ويميل الباحثان الى الراي الثاني لاختلاف كلا من المفهومين

ولذلك فان الرقابة تعتبر عمل يتم اجراءه على عده مراحل قبل او اثناء او بعد تنفيذ الاعمال مباشرة وتمارسه بمعرفه الأجهزة الرقابية من خلال عمليات الاشراف و التفتيش والمتابعة وفحص الشكاوى والتحريات الإدارية ورفع التقارير الإدارية وهنا يمكن اعتبار الرقابة وسيلة م بينما ينطوي مفهوم المساءلة العامة على عموميه شمولية اكبر من ذلك فهو يرتبط بالحكم الرشيد أي انة مفهوم عام يعني ان من اختيروا للحكم باسم الشعب يجب ان يخضعوا للمساءلة من قبل الشعب وتستند م المساءلة عدة الى المعرفة و المعلومات و الشفافية في آليات الحكم كما ترتكز على و جود هود حوافز لتشجيع المسئولين الحكوميين الذين يقومون بإدارة الدولة باسم الشعب على اداء مهامهم بإخلاص وفعالية امانه تتأتى من وجود التنافسية في اختيار من يتقلد المناصب العامة

وتشمل المساءلة ايضا الادارة العامة للمسؤلية الاجتماعية والأخلاقية وتتجاوز بذلك المساءلة مفهوم الرقابة ولذلك يمكن النظر للرقابة انها احد ابعاد المساءلة وليس بديلا عنها

ونستخلص من ذلك وجود اختلاف بين مفهومي المساءلة و الرقابة حيث يعد مفهوم المساءلة اعم واشمل من مفهوم الرقابة حيث تعد الرقابة احدى اليات المساءلة نظرا لخضوع مصر لسنوات طويله لسيطرة الحزب الواحد الذي يشكل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فضلا عن تبعية بعض الهيئات القضائية هيئه النيابة الإدارية وهيئه قضايا الدولة) للسلطة التنفيذية وكذلك تبعية الأجهزة الرقابية(الجهاز المركزي للمحاسبات هيئه الرقابة الإدارية) للسلطة التنفيذية ايضا وبالتالي نجد التداخل الواضح بين سلطات الدولة الثلاثة التشريعية والقضائية و التنفيذية و عدم الفصل فيما بينهما

لذلك فقد ادى التركيز المفرط للسلطة في الجهاز التنفيذي للدولة و سيطرته على جميع مقاليد الامور الى المجاملات والافتقاد الى المعايير الموضوعية اختيار الاشخاص لتقلد المناصب العامة فاصبح تقليد الوظيفة العامة قاصرا على اصحاب الحظوة والمقربين من النظام الحاكم و تزاوج السلطة وبالمال كما سيطرت الحكومة على وسائل الاعلام و الاتصالات العامة و المعلومات مما ادى الى حدوث نوع من التهديد لحق التعبير عن الراي و التحكم في ثقافه المواطنين وافكارهم وتوجهاتهم وبالتالي اصبحت وسائل الاعلام في معظم الحالات مجرد اداء للتعبير عن وجهه نظر السلطة بدلا من ان تكون اداه هامه للمساءلة بين المواطنين و قد ادى ذلك كله الى تفريغ مفهوم المساءلة العامة في مصر من مضمونة

وقد اثبتت المؤشرات الدولية عدم وجود دوله واحده في منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا تجاوزت المتوسط العالمي لنوعية المساءلة كما اكدت علي تخلف المنطقة في مقاييس المساءلة العامة وأشارت تلك المؤشرات على جذور ضعف النمو في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بما فيها مصر تكمن في فجوة إدارة الحكم .

اضافة الى ما تقدم فإن القصور في وضع الشفافية بصفه عامه في مصر قد انعكس بالسلب على المساءلة فالشفافية تعنى حرية الوصول الى المعلومات و الوضوح في عمل المؤسسات العامة و في علاقتها بالمواطنين وعلانية الاجراءات و الغايات وهو ما يعني وجود قنوات اتصال مفتوحه بين اصحاب المصلحة والمسؤولين وبالتالي فان غياب الشفافية يعني غياب المساءلة بمفهومه العام تتطلب حريه تدفق المعلومات الى الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من حقائق ووقائع

إجمالا لما تقدم فإن ضعف الشفافية والمساءلة قد القى بظلاله السيئة على نواحي كثيرة من بينها فعالية الرقابة على المال العام في مصر ومن اهم السلبيات المترتبة على ضعف المساءلة العامة في مصر.

١ - عدم اهتمام مصر من جميع مناصب الدولة بإصدار تقارير تعبر عن كشف حساب عن طبيعة ممارستهما للواجبات المنوطة بهم

٢- عدم تفعيل التقارير الصادرة عن الأجهزة الرقابية واهمها على الاطلاق تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات

٣-ضعف الاحساس بالمسؤلية لدى شاغلي المناصب العامة نظرا ليقينهم بضعف المساءلة العامة

٤-انتشار الفساد على نحو منظم وممنهج في ظل هزال اليات المساءلة وهو ما ادي الى ضياع جهود الأجهزة الرقابية

٥- التأثير السلبى على جهود التنمية البشرية و غياب العدالة الاجتماعية نظرا لان المساءلة تعنى اخذ مصالح الفئات المجتمعية الاشد فقرا بعين الاعتبار وعدم تهميشها

الخلاصة

نمت اهميه الرقابة مع تعاظم الدولة في مختلف مناحي الحياه الاقتصادية والاجتماعية و حيث تلعب الرقابة دورا حيويا في حمايه الاصول و المال العام وضمان سلامه استخدامها و ترشيد الاستهلاك والتخطيط لتحقيق الاهداف التنمية بأقصى كفاءه وفاعليه وترتبط التنمية ارتباطا وثيقا للرقابة المالية باعتبار ان التنميه ترتبط بصوره مباشره بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة بالمنظمة التخطيطية السليمة من ناحيه و القضاء على مظاهر الفساد و تطوير السياسات وكفاءه الموارد البشرية من ناحيه اخرى وتحقيق اهداف الرقابة وتحتاج الرقابة الفعالة الى ضرورة توافر المناخ السليم بالدولة و الذي يشتغل على عده محددات من اهمها على الاطلاق ما يعرف ابو الحكم الرشيد او الحكمة التي تساهم بقدر كبير في تعزيز الرقابة على الاموال العامة و حمايتها حصتها في قواعد وضوابط الحكمة الى تحقيق الشفافية و العدالة و المساعدة لجميع اجهزه الدولة ومسئوليها لتحقيق الحماية لمصالح المواطنين والحد من استغلال السلطة في تحقيق منافع خاصه على حساب المصلحة العامة كما تؤكد على اهميه الالتزام باحكام القانون الامر الذي يحقق المساواة بين جميع المواطنين ويدعم حقوق المواطنة و تعني الدولة المصرية من الضعف وخير دليل على ذلك عدم ضمان حق المواطنين في الاطلاع على البيانات الحكومية لذلك اصبح لزامن على الدولة المصرية تفعيل الرقابة على الاموال العامة مع الالتزام بتطبيق مدخل الحوكمه في اداره شؤون الدولة لتحقيق التنسيق في الادوار وتكاملها ما بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال ما توفره قواعد الحوكمة من مميزات تتمثل في النزاهة والشفافية والمساءلة وتعزيز سيادة القانون وتحقيق طموحات المواطنين.

المراجع

(١) - آمنة سعود الشايع ، وآخرون ، دور المنظمات المهنية والرقابية الدولية والاقليمية فى تعزيز جودة العمل الرقابى للأجهزة الرقابية ، بحث مقدم الى ديوان المحاسبة القطرى 2010

(٢)أحمد محمد عطية ,(٢٠١٠) بعنوان , ظاهره الفساد الاداري واسباب ظهورها موقف التشريع الاردني من تلك الظاهرة, رسالة ماجستير.

(٣) أنور عبد المعطى ، تطور الرقابة الحسابية وشرح أهداف الجهاز وقانونه، الإدارة العامة للتدريب بالجهاز المركزى للمحاسبات .

(٤)الرححلة. محمد أحمد(٢٠٠٦) بعنوان , دور قانون ديوان المحاسبة الاردني في المحافظة على الاموال العامة, رسالة ماجستير

(٥)رمضان محمد بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإدارى للدولة: دراسة علمية وعملية فى النظم الوصفية والإسلامية، دار النهضة العربية ، القاهرة،

(٦)- سعيد يحيى ، الرقابة على القطاع العام ، المكتب المصري ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٩٧.

(٧)عرفان، جيهان محمد علي (٢٠١٤) بعنوان : الجهاز المركزي للمحاسبات و ديوان المحاسبة في دولة الكويت دراسة مقارنة رسالة ماجستير .

(٨)علي الصاوي، ما هيئه المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الانسانية ،المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصاديه العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجيه و برنامج الامم المتحده الإنمائي، مسقط ٢١-٢٢ مارس٢٠٠٩ ص ٥

(٩)عوض , باسم نعيم عوض(٢٠١٠) بعنوان :الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات
رسالة ماجستير
(١٠)عيد فالح العدواني، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المؤسسي للجهاز الاداري ومتطلبات التطبيق في دوله الكويت مجله النهضه ،المجلد رقم ١
(١١) محمد علي سعد ، دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد بالتطبيق علي الأجهزة المحلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ,(٢٠١٢).

(١٢)محمد ماهر الصواف، الادارة المحلية في مصر: الواجبات و التنظيم، دار ابو المجد للطباعه ،القاهرة ،٢٠١١ ص٥٩

(١٣)طارق عبد العال عبد العال حماد حوكمة الشركات : تطبيقات الحوكمةه في المصارف، الدار الجامعية ، الاسكندريه ٢٠٠٥ ،ص ٣

(١٤)الرقابة الشاملة ،الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة المركزية للبحوث و التدريب العدد ١٣٣ (٢٠١١)، .

(١٥)المنظمه العربيه للتنمية الادارية ،ورشه عمل عن تقييم الاداء المؤسسي و الخطط الاستراتيجيه، ١٢ - ١٨ ابريل ٢٠٠٩ اسطنبول ص ٤٥

(١٦)منظمة الشفافيه، الدوليه نظام االنزاهة، العربي في مواجهه الفساد، كتاب المرجعيه ترجمه واصدار المركز اللبناني للدراسات بيروت ٢٠٠٦ص٣٧